الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/38/106
S/15628
1 March 1983
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة — مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البنود ١٠ و ١٢ و ١٨ و ٢٥ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٢ و ٨٦ و ٨٧ و ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٥ و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٣٥ من القائمة الأولية *

مجلس الأمن
السنة الثامنة والثلاثون

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

مسألة ناميبيا

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/ ٧١ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)

---

* A/38/50 .

83-04664

تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعّال

القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ وموجّهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن اتوجّه الى سعادتكم بطلب تعميم البيان الختامي والوثائق الأخرى للاجتماع الوزاري لمكتب بلدان عدم الانحياز، المعقود في ماناغوا بنيكاراغوا في الفترة من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، على الدول الأعضاء، وذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، تحت البنود ١٠ و ١٢ و ١٨ و ٢٥ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٢ و ٨٦ و ٨٧ و ١٠٤ و ١٢٢ و ١٢٥ و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٣٥ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) خافيير تشامورو مورا
السفير
الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى
الأمم المتحدة

مرفـق

المحتويـات

وثائق الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في ماناغوا فـي الفترة من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني /ينايـــر ١٩٨٣

البيان الختامـي

	الفقـــرات	الصفحة
أولا ـ مقدمـة	١ ـ ٢٥	٥
ثانيا ـ أمريكا الوسطى	٢٦ ـ ٥٢	١١
ثالثا ـ منطقة الكاريبي	٥٣ ـ ٦٣	١٦
رابعا ـ أمريكا الجنوبية	٦٤ ـ ٨٥	١٧

التذييـــلات

الأول ـ البيان الافتتاحي لسعادة دانييل أورتيغا سآفيدرا قائد الثورة ومنسق المجلس الحاكم للتعمير الوطني ٢١

الثاني ـ رسالة فخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس حركة عدم الانحياز ٣٠

الثالث ـ تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين ٣٢

الرابع ـ قرار بتوجيه الشكر لشعب وحكومة نيكاراغوا ٣٣

المرفـق

البيـان الختامـي

أولا ـ مقدمـة

١ ـ تنفيذا للقرار المتخذ في الاجتماع الوزارى العام لبلدان عدم الانحياز المعقود في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٤ الى ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، فان مكتب التنسيق التابع لبلدان عـدم الانحياز ، عقد في ماناغوا بنيكاراغوا اجتماعا وزاريا طارئا في الفترة من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، لبحث الحالة في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، بهدف التعاون ، ضمن اطار مبـادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، في البحث عن الحلول الملائمة للمنازعات والتوترات الخطيرة الـتي تؤثر على المنطقة وتؤثر ايضا على السلم والاستقرار في المنطقة .

٢ ـ واشترك في الاجتماع من مكتب التنسيق الأعضاء الآتية أسماؤهم :

اثيوبيا
الاردن
اندونيسيا
بنغلاديش
بنمـا
بنن
بوتـان
بوروندى
بيـرو
توغـو
جامايكـا
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريـا الديمقراطية الشعبيـة
جمهوريـة لاو الديمقراطيـة الشعبيـة
زائير
زامبيا
سرى لانكا
الصومـال
العـراق
غانـا
غيانـا
قـبرص
كوبـا
الكونغـو
مدغشقـر
منظمة التحرير الفلسطينية
موزامبيق
نيجيريا
الهنـد
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيـا

٣ - واشترك في الاجتماع أعضاء الحركة التالية أسماؤهم :

الارجنتين
افغانستان
اكـــوادور
الامارات العربية المتحدة
أنغـــولا
اوغنـــدا
ايـــران
باكستان
بلـــيز
بوليفيـــا
تشـــاد
تونـــس
الجزائـــر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الرأس الأخضـــر
زمبابـــوى
سان تومي وبرينسيبي
سانت لوسيـــا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
عمـــان
غرينـــادا
غينيـــا
غينيا - بيساو
فولتا العليا
فييت نام
قطـــر
الكويـــت
كينيـــا
لـــيبريا
ماليطـــة
مالـــي
ماليزيـــا
مصـــر
المغـــرب
المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربيـة (سوابو)
نيكاراغوا
اليمـــن

٤ - وحضر الاجتماع كمراقبين البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية :

البرازيل
بربادوس
السلفادور
الفلبين
فنزويلا
كولومبيا
المكسيك
الأمم المتحدة
جامعة الدول العربية
الحزب الاشتراكي لبويرتوريكو
مؤتمر الافريقيين الوحدويين لآزانيا
المؤتمر الوطني الافريقي
منظمة تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية

٥ - وحضر كمدعوين ايضا البلدان والمنظمات التالية :

اسبانيا
السويد
فنلندا
النمسا
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

٦ - وفي الجلسة الافتتاحية حظي الاجتماع بفرصة سماع الخطاب الهام الذى القاه قائد الثورة دانييل اورتيغا سابيدرا ، منسق المجلس الحاكم للاصلاح الوطني لجمهورية نيكاراغوا وعضو القيادة الوطنية للجبهة الساندينية للتحرير الوطني . وقد اعتمد نص الخطاب بالاجماع كوثيقة من وثائق الاجتماع .

٧ - ولقد أبرز القائد اورتيغا ضرورة المحافظة على وحدة الحركة وتقويتها بهدف المساهمة في السلم في امريكا اللاتينية والكاريبي على أساس مبادئ وأهداف عدم الانحياز . وذكر كذلك حملة التشهير التي شنت على الصعيد العالمي والرامية الى عزل نيكاراغوا سياسيا واقتصاديا وتبرير الاعتداءات العسكرية .

٨ - واعتبر الوزراء الخطاب مساهمة قيمة في مداولاتهم وفي نجاح الاجتماع .

٩ - ورأى الوزراء أن انعقاد قمة رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز للمرة الاولى في منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي يشكل معلما هاما يعكس التأثير المتزايد للحركة في المنطقة . وأحاطوا علما بارتياح في هذا الصدد بالمساهمة القيمة للرئيس الكوبي فيدل كاسترو في تعزيز أهداف حركة عدم الانحياز في المنطقة وفي البحث عن حلول للمشاكل الدولية ، وبخاصة في الجنوب الافريقي والشرق الاوسط ، التي تهدد السلم والامن الدوليين .

١٠ — وأكد الوزراء من جديد التزامهم بسياسة عدم الانحياز كعنصر هام في العلاقات الدولية . وشددوا على الدور المستقل والبناء للحركة في الشؤون الدولية ، وعلى مبادئها وأهدافها الأساسية ، وبخاصة مبادئ تقرير المصير بحرية ، وعدم التدخل والتداخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، والتعايش السلمي وعدم استعمال القوة .

١١ — وكما هو الأمر بالنسبة لمناطق النزاع الأخرى في العالم ، تزداد خطورة المنازعات والتوترات في امريكا اللاتينية والكاريبي وذلك بخرق هذه المبادئ .

١٢ — وأشار الوزراء الى أن انعقاد الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية لمكتب التنسيق بماناغوا لدراسة الحالة في أمريكا اللاتينية والكاريبي يؤكد من جديد امكانية تطبيق مبادئ وسياسة حركة بلدان عدم الانحياز على الصعيد العالمي . وأكدوا أن الاجتماع ينعقد في ظروف تشهد فيها المنطقة توترات خطيرة . وأحاطوا علما ، بصفة خاصة ، بالضغوط والهجمات بشتى أنواعها التي تشنها قوى خارجية ضد نيكاراغوا ، وهي أمور تهدد السلم والأمن الدوليين . وعبروا عن يقينهم بأن هذا الاجتماع سيسفر عن تعزيز حركة عدم الانحياز ليس في امريكا اللاتينية والكاريبي فحسب ، بل كذلك في العالم بصفة عامة .

١٣ — ونوه الوزراء بالمساهمة التي قدمتها الدول الأعضاء من امريكا اللاتينية والكاريبي من أجل تعزيز مبادئ وسياسة عدم الانحياز بصفة عامة وفي المنطقة بصفة خاصة . كما سجلوا بارتياح انضمام اكوادور وبليز وسانت لوسيا الى الحركة منذ أكثر قليلا من سنة ، وعبروا عن يقينهم بأن تعزيز الحركة سيتواصل في امريكا اللاتينية والكاريبي .

١٤ — ولاحظ الوزراء أن تحولات عميقة تجرى في المنطقة وأبرزوا المعنى التاريخي للنضال الديمقراطي الشعبي المعادى للامبريالية والاستعمار والعنصرية الذى تخوضه شعوب امريكا اللاتينية والكاريبي من أجل تحررها وتعزيز استقلالها . وأكد الوزراء دعمهم للجهود التي تبذلها شعوب المنطقة من أجل ممارسة سيادتها واستقلالها ممارسة كاملة وضمان احترامهما . وأكدوا انه يجب أن لا تعتبر امريكا اللاتينية والكاريبي ، محجوزا استراتيجيا لأى دولة .

١٥ — وأكد الوزراء من جديد الحق السيادى لشعوب المنطقة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادى والاجتماعي بعيدا عن كل أشكال التدخل الخارجي ، وحثوا كل الدول على احترام مبادئ عدم التدخل وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية . وحيوا كذلك الجهود التي تقوم بها شعوب المنطقة من أجل تعزيز وحدتها وتضامنها وتعاونها ، كما ساندوا تطلعاتها الى تأسيس جهاز اقليمي يمثل مصالح جميع بلدان المنطقة .

١٦ — وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد للتدهور الخطير للحالة الاقتصادية الدولية ، وعدم تحقيق أى تقدم في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ورأوا أن التدهور المستمر للظروف الاقتصادية في العالم وما يترتب عليه من نتائج بالغة الخطورة على اقتصاد البلدان النامية ، يشير الى وجود أزمة

بنيوية ، وانه تحول الى احدى المشاكل السياسية البالغة الجدية والكافية الخطورة في عصرنا هـــذا . وأبرز الوزراء ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للتوصل الى حلول فعالة ومنصفة للأزمة الاقتصادية العالميـــة الحالية . وفي هذا الصدد أحاطوا علما بالقرار الذى اتخذته أخيرا الجمعية العامة للأمم المتحـــدة بشأن اتخـــاذ تدابير طارئة في مجال الاقتصاد العالمي .

١٧ - وأكد الوزراء أن من بين العوامل التي تشكل عوائق خطيرة أمام النمو الاقتصادى للبلـــدان النامية والتي تتطلب بالتالي من المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة ؛ انخفاض النمو الاقتصادى للبلدان النامية وأنشطتها ، وازدياد العجز في ميزان مدفوعاتها ، وتدهور عـــلاقات التبادل بينهـــا وبين البلدان الأخرى ، والآثار الوخيمة لمعدلات الفائدة المرتفعة لخدمة ديونها الخارجية وفي مجـــال وصولها الى سوق رأس المال الدولي ، وانخفاض تدفق المساعدات المتعددة الأطراف بشروط تساهليـــة ، وعدم ضمان المعونة الغذائية وعدم كفايتها ، وحواجز الحماية الجمركية المنصوبة أمام صادرات البلـــدان النامية .

١٨ - وفي هذا الصدد أكد الوزراء من جديد ان جولة المفاوضات الشاملة لا تزال تشكل الاطـــار المناسب لبحث المشاكل الاقتصادية ومشاكل التنمية المطروحة على الصعيد العالمي بطريقة متماسكـــة ومتكاملة وآنيّة وأنها تشكل ، هدفا ذو أولوية للبلدان النامية . وطالبوا ببدء الجولة سريعا ووجهـــوا نداء للبلدان المتقدمة النمو التي أعاقت المشاورات التي أجريت ، بأن تساعد في هذا الجهـــد للمساهمة في التعجيل باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٩ - لاحظ الوزراء وبقلق ان هذا التدهور في الحالة الاقتصادية الدولية أثر بشدة على بلـــدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، كما يتضح من انه لأول مرة خلال ٤٠ عاما شهدت المنطقة نموا اقتصاديـــا سلبيا ؛ وان معدل التضخم قد وصل الى ٨٠ في المائة في المتوسط ، وهو معدل لم يسبق له مثيـــل ؛ وان معدلات البطالة ، وهي في العادة مرتفعة ، قد ازدادت ؛ وان ظروف الفقر المدقع قـــد ازدادت بشكل بالغ في المنطقة .

٢٠ - ورأى الوزراء أن من بين العناصر الأساسية التي أدت الى هذه الحالة المتأزمة التي تعيشها أمريكا اللاتينية ، الانخفاض الحاد لأسعار المواد الأولية التي تصدرها المنطقة ، وان بعضها ، من حيث القيمة الحقيقية ، انخفضت الى أقل من أدنى نقطة وصلت اليها في الثلاثينات ؛ وسياسة الولايات المتحدة المتعلقة بوضع جزء من احتياطياتها الاستراتيجية من المواد الأولية والسلع الأساسية في الأسواق العالمية ، مما يضر بسوق المواد الأولية ؛ ومعدلات الفائدة العالية المعمول بها ، وتزايد وتعدد اجراءات الحماية الجمركية ، خصوصا العوائق غير الجمركية التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة النمو . كما لاحظ الوزراء أن ما نتج عن ذلك من انخفاض حصيلة بلدان المنطقة من النقد قد جعل من الصعب عليها تسديد خدمات ديونها الخارجية ومواصلة سياساتها الانمائية بكل حزم . ولهذا أكدوا من جديد على ضرورة اتخاذ حكومات البلدان المتقدمة النمو اجراءات عاجلة وفعالة من أجل الغاء مثل هذه السياسات والممارسات المضرة بالتجارة ، وتشجيع التوصل الى نتائج مرضية في المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة . واعترف الوزراء بأن الأونكتاد السادس الذى سيعقد في بلغراد بيوغوسلافيا ، في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، سيعطي فرصة جديدة وثمينة للتركيز على مشاكل التجارة والتنمية ولايجاد حلول لها . وفي هذا الصدد أكد الوزراء على أهمية المحافظة على موقف تفاوضي مشترك بين البلدان النامية في اطار مجموعة الـ ٧٧ ، وذلك من أجل الاسهام بصفة فعالة في انجاح الأونكتاد السادس .

٢١ - وأحاط الوزراء علما بالارتفاع الذى لم يسبق له مثيل في رقم الديون الخارجية للبلدان النامية ، ولاحظوا أن الديون الخارجية لامريكا اللاتينية خطيرة للغاية نظرا للارتفاع الهائل لمقدارها الذى يزيد على ٣٠٠ بليون دولار ، أى تقريبا نصف مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية . وان النمو المذهل لهذه الديون وتدهور شروطها المستمر يدلان على عدم معقولية النظام الاقتصادى الدولي الحالي ، وعلى التكاليف التي تتحملها البلدان النامية بسبب سياسات التكيف التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو من أجل تخطي الأزمة ؛ وعلى نقص تدفق المساعدة المتعددة الأطراف القائمة على شروط تساهلية ؛ وخاصة على السياسات المالية التي يمارسها عدد من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية . وبهذا الصدد أحاط الوزراء علما بالمبادرات الرامية الى دراسة امكانية اعادة التفاوض على الديون الخارجية لبلدان امريكا اللاتينية بصفة جماعية ، ضمن اطار الجهود التي تبذلها جميع البلدان النامية لضمان ايجاد اطار عمل متعدد الأطراف شامل وعادل تسوى فيه مشاكل ديون البلدان النامية .

٢٢ - واذ أحاط الوزراء علما بأنه ، حسب احصائيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، تحتاج بلدان أمريكا الوسطى من المساعدة الاقتصادية الخارجية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ ، لما يعادل ٢٠ بليون دولار - وهو رقم يرتفع كثيرا اذا ما أخذت بعين الاعتبار احتياجات بلدان الكاريبي - من أجل القيام بجهد انمائي منسق ، أقرّوا بأن الأزمة الاقتصادية العالمية قد ألحقت كذلك أضرارا كبرى بمنطقة امريكا الوسطى والكاريبي . وأمام هذه الحالة حث الوزراء بلدان المنطقة على تعزيز روابط التعاون فيما بينها وكذلك مع البلدان النامية الأخرى الواقعة خارج المنطقة . وفي هذا

الصدد لاحظ الوزراء بارتياح أن عدة بلدان من امريكا اللاتينية والكاريبي بدأت تنفذ برامج لمساعدة بلدان أخرى من المنطقة . ودعا الوزراء كذلك البلدان الصناعية الى زيادة مستويات تعاونها مع امريكا الوسطى والكاريبي وزيادة تدفق الموارد المتعددة الأطراف بدون أى تمييز ضد أى بلد من البلدان .

٢٣ - وقد حث الوزراء المجتمع الدولي على اعطاء أهمية خاصة للحالة الحرجة للدول الجزرية النامية الصغرى في المنطقة . وركز الوزراء بصفة خاصة على الضرورة الملحة لقيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ببذل جهود خاصة لمضاعفة تدفق الموارد الحقيقية على هذه البلدان عن طريق ادخال تغيير ملائم على سياسة ومعايير القروض التي صيغت في اطار معايير تنطبق على بلدان أكبر بكثير ومختلفة من حيث نظمها وهياكلها الاقتصادية .

٢٤ - وأدان الوزراء استخدام الضغوط والجزاءات الاقتصادية ضد نيكاراغوا وكوبا وغرينادا والارجنتين وحديثا سورينام . ولاحظوا الضرر الذى ألحقته هذه الضغوط والجزاءات الاقتصادية بالجهود الانمائية في هذه البلدان ؛ وطالبوا بالحاح برفع الحظر والحصار الاقتصادى والتدابير القسرية الأخرى المطبقة على هذه البلدان ، وأكد الوزراء حق كل الدول في الممارسة التامة لسيادتها الوطنية واختيار النظام الاقتصادى والاجتماعي الذى تعتبره أكثر ملاءمة للمضي بتنميتها الى الأمام .

٢٥ - وأكد الوزراء من جديد الأهمية المتزايدة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الذى يشكل جزءا لا يتجزأ من الجهد الذى تبذله من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد واعداد استراتيجية للاعتماد الجماعي على الذات . وفي هذا الصدد وصفوا بالايجابية الدور الذى تؤديه بلدان أمريكا اللاتينية في تطبيق برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، كما أشاروا الى التقدم الذى حققته بلدان امريكا اللاتينية في اقامة تعاون أوثق فيما بينها ، مركزين في ذلك على الدور الذى يؤديه في هذا الميدان النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية والسوق الكاريبية المشتركة بوصفهما محفلين اقتصاديين ممثلين للمنطقة وفي هذا الصدد أحاط الوزراء علما ببيان بنما الصادر عن النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن العلاقات الاقتصادية بين امريكا اللاتينية والولايات المتحدة ؛ وبالقرارات الأخيرة لهذا الجهاز المتعلقة باعتماد نظام للأمن الاقتصادى الاقليمي والرفض الجماعي للاجراءات الاقتصادية القمعية ؛ وبالقرارات التي اتخذتها بلدان امريكا اللاتينية في اطار النظام الاقتصادى لامريكا اللاتينية والمؤتمر الاقليمي السابع عشر لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذى انعقد في نيكاراغوا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ بشأن اقامة نظام للأمن الغذائي الجماعي وادانة استعمال الأغذية كسلاح سياسي .

ثانيا - امريكا الوسطى

٢٦ - عند تحليل الحالة في المنطقة رأى الوزراء أن امريكا الوسطى تواجه أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة نتيجة للهياكل التقليدية للقوة القمعية وللهياكل الاقتصادية الوطنية التي تسبب الفقر والجور والمعاناة ؛ وانها تزداد خطورتها بسبب التدخل والتداخل اللذين تعرضت لهما بلدان المنطقة في القرن الأخيرة .

٢٧ - وأكد الوزراء أن عمليات التغيير التي جرت في امريكا الوسطى لا يمكن ان تنسب الى المواجهة الايديولوجية بين الشرق والغرب ولا أن تفسر بذلك . كما لاحظ الوزراء ان ظروف الأزمة في المنطقة لا يمكن تحليلها بعيدا عن التطورات العالمية المعاكسة والتي تتصف بالمواجهة بين الدول الكبرى ، وقد ازدادت هذه الظروف حدة بسبب التدخل الامبريالي المتزايد في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

٢٨ - واتفق الوزراء على حث حكومة الولايات المتحدة على اتخاذ موقف بنّاء يخدم السلم والحوار مع نيكاراغوا ، بغية المساعدة في التوصل الى حلول سياسية عن طريق المفاوضات لمشاكل المنطقة . وناشدوا أيضا المجتمع الدولي ان يساهم في تحقيق هذه الأهداف .

٢٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم الكبير للموقف المبدئي الذى اتخذته بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي لمساندة قضية الشعب الفلسطيني العادلة . وأعربوا عن أملهم في ان يتعزز ويتدعم موقف التضامن والمساندة هذا في المستقبل أكثر وأكثر ، وحثوا بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي على المشاركة النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل حول فلسطين وكذلك في الاجتماعات الاقليمية التي تعقد تحضيرا لهذا المؤتمر للاسهام معه في ايجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية الشعب الفلسطيني ووضع حد للمعاناة التي تفرضها عليه اسرائيل .

٣٠ - وبعد أن ذكّر الوزراء شعوب امريكا اللاتينية والكاريبي بالأعمال الاجرامية التي اقترفتها اسرائيل في الشرق الأوسط طوال ٣٥ سنة ، ندد وا بتدعم علاقة اسرائيل في الآونة الأخيرة مع امريكا اللاتينية ، وبخاصة امريكا الوسطى ، وبتدخلها المتزايد في هذه المنطقة ، مما أضاف عوامل جديدة للنزاع تهدد السلم والأمن في هذا الجزء من العالم ، وبخاصة من خلال اتفاقات الأسلحة المبرمة بين اسرائيل وبعض دول المنطقة ، الأمر الذى يعزز قدرة اسرائيل العسكرية والاقتصادية على مواصلة سياستها الاستيطانية واحتلال الأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى . كما يدعم اقتصاد اسرائيل القائم على صناعة الأسلحة الحربية وصناعة وسائل التدمير .

٣١ - وفي هذا الصدد أكد الوزراء من جديد مساندتهم لكفاح الشعوب العربية العادل من أجل تحرير الأراضي المحتلة واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

٣٢ - وحث الوزراء دول امريكا اللاتينية التي لها علاقات تعاون مع اسرائيل على انهاء هذا التعاون وعلى اتخاذ تدابير لوقف التغلغل الاسرائيلي بهدف القضاء عليه .

٣٣- وقد أشار الوزراء الى استخدام الولايات المتحدة لاسرائيل في ممارستها التدخلية في أمريكا اللاتينية وندد وا بهذا الصدد بالزيارات التي قام بها موظفون اسرائيليون لبلدان معينة في أمريكا اللاتينية ، وهي الزيارات التي اسفرت ، من بين ما أسفرت عنه ، عن ابرام اتفاقيات عسكرية ومضاعفة تدخل الولايات المتحدة واسرائيل في شؤون المنطقة مما زاد في حدة التوتر واحتمال الانفجار .

٣٤- واتفق الوزراء على أن النظام الصهيوني ، أحد الحلفاء الاساسيين لنظام **سوموزا** والأنظمة الفاشية والعنصرية ومدبر سياسة ابادة الشعب الفلسطيني ، قد بلغ آخر مرحلة من مراحل الامبريالية والعنصرية باحتلاله لجزء من لبنان وباعتداءاته على الشعبين الفلسطيني واللبناني وارتكابه مجازر في حق الشعب الفلسطيني . وقد أدان الوزراء هذه السياسات .

٣٥- وقد ذكّر الوزراء من جديد بقرار مجلس الأمن الذي حث فيه على نقل البعثات الدبلوماسية من القدس . وأدانوا قرار دولة من دول أمريكا اللاتينية باعادة بعثتها الى القدس ، متحدية بذلك قرار مجلس الأمن والرأي العام الدولي .

٣٦- وأدان الوزراء التهديدات والاعمال العدوانية ضد نيكاراغوا ؛ وتمويل العمليات السرية واستعمال اراضي الولايات المتحدة والبلدان المجاورة لنيكاراغوا لتدريب القوات المناهضة للثورة ؛ وخرق طائرات وسفن الولايات المتحدة لمجالها الجوي ومياهها الاقليمية ، ونتجت عن كل ذلك أعمال ارهابية وهجمات مسلحة وتلغيم الجسور وأعمال تخريبية وغيرها تهدف الى قلب الحكومة الثورية . وخلفت هذه الاعمال ، منذ ١٩٧٩ أكثر من ٤٠٠ قتيل وجريح ومختطف من أبناء نيكاراغوا بالاضافة الى الأضرار المادية الثقيلة والخسائر في الهياكل الاقتصادية .

٣٧- وأدان الوزراء بشكل خاص الهجمات المنظمة التي تقوم بها مجموعات مسلحة من الحرس السابق لسوموزا ضد نيكاراغوا عبر حدودها الجنوبية . وبينوا أن هذه الأعمال تشكل ، جزءا من مخطط مرسوم للهجوم على نيكاراغوا وزعزعة استقرارها ، وهو ما اعترفت به دولة أجنبية على الملأ .

٣٨- وفي الصدد نفسه ندد الوزراء بالحملة الانتظامية الرامية الى زعزعة الاقتصاد النامي لنيكاراغوا ، والتي هي جزء من هذه السياسة التدخلية التي تمثلت في تشجيع الاعمال الارهابية الهادفة الى عرقلة التطور الطبيعي للنشاطات الزراعية ، وفي دفع عملية منع الاستثمارات في الميدان الصناعي ؛ وفي تشجيع الاعمال التخريبية للمرافق الاساسية والهياكل الانتاجية والضغوط التي تنفذ على مستوى ثنائي أو متعدد الاطراف لمنع هذا البلد من الحصول على القروض والمساعدة **الضرورية لتنميته** .

٣٩- ورحب الوزراء برغبة نيكاراغوا الحاسمة والمتجددة في تحقيق السلم التي تتمثل في مبادراتها لفتح حوار مباشر **مع هندوراس والولايات المتحدة** ، وحثوا مجلس الأمن على النظر بعناية في مبادرات السلم التي تقوم بها نيكاراغوا .

٤٠- وأمام خطورة الحالة المذكورة في الفقرات السابقة أكد الوزراء من **جديد تضامنهم** الراسخ مع حكومة البناء الوطني وشعب نيكاراغوا في كفاحهما المستميت للدفاع عن ثورتهما وتدعيمها ومن أجل اعادة تأكيد سيادتهما وحقهما في الاستقلال .

٤١ - ونظرا الى الحالة البالغة التوتر الموجودة اليوم في امريكا الوسطى ، قرر الوزراء أن يطلبوا من مكتب التنسيق الاستمرار في مراقبة الأحداث التي تجرى في هذه المنطقة دون الاقليمية عن كثب وبخاصة أعمال العدوان ضد نيكاراغوا ، واتخاذ التدابير الملائمة التي تتطلبها الحالة .

٤٢ - وأشاد الوزراء بمبادرة السلم التي قدمتها فنزويلا والمكسيك وهما بلدان مراقبان في حركتنا ، حيث أعرب رئيسا البلدين عن قلقهما العميق لما وصفاه " بالتدهور الخطير " للحالة في أمريكا الوسطى ، وبخاصة العلاقات بين هندوراس ونيكاراغوا . وأشادوا باستعداد فنزويلا والمكسيك للعمل على تعزيز الحوار بين حكومتي البلدين الذى الى تسهيل التفاهم بينهما وأحاطوا علما بالرد الايجابي لنيكاراغوا ، ولهذا حثوا هندوراس على الرد بالمثل في المستقبل القريب .

٤٣ - وأبدى الوزراء اهتماما فائقا بالنداء الذى وجهه وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، في اللقاء الذى جرى في بنما يومي ٨ و ٩ كانون الثاني / يناير ، الى جميع بلدان منطقة امريكا الوسطى من أجل استعمال الحوار والتفاوض لتخفيف حدة التوتر وايجاد أسس كفيلة بخلق جو دائم للتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الدول . وأكد الوزراء من جديد أهمية اشراك بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي في هذه الجهود المبذولة لتعزيز السلم .

٤٤ - ورأى الوزراء أيضا أن قرارهم باستمرار تعاونهم الاقتصادى مع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي خطوة ايجابية ، وأن هذا التعاون سيساهم في الهدف الرامي الى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في المنطقة

٤٥ - وأكد الوزراء أن انتخاب نيكاراغوا عضوا في مجلس الأمن سيعزز مواقف وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز في ذلك الجهاز .

٤٦ - ووجه الوزراء نداء الى كل دول امريكا الوسطى من اجل حل مشاكلها بنفسها ، بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي ، والمساعدة على خلق حالة من السلم والهدوء تقود الى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادى في المنطقة ، وبذلك تسهم في قضية السلم والأمن الدوليين .

٤٧ - وعبّر الوزراء عن قلقهم لاستمرار تدهور الحالة في السلفادور بسبب تواصل التدخل والقمع الامبرياليين وهو الأمر الذى يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة . ولذلك حثوا على الكف الفورى وغير المشروط عن هذا التدخل . وبهذا الصدد أعربوا عن قلقهم لاردياد تدخل جيش هندوراس في النزاع مما يؤدى الى توسيع هذا النزاع . وناشد الوزراء كذلك بالحاح حكومة الولايات المتحدة اتخاذ موقف بنّاء يساهم في تسوية المشكلة بالوسائل السلمية .

٤٨ - ووجه الوزراء من جديد النداء الصادر عن الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق الذى عقد في هافانا في حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، وأقروا بضرورة العمل من أجل ايجاد حل عن طريق التفاوض بمشاركة جميع القوى السياسية الممثلة التي قدمت احداها ، وهي الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني ، اقتراحا أستقبل بارتياح يقضي باجراء حوار بدون شروط مسبقة . وقد استقبل الوزراء بارتياح مبادرات السلم التي قدمتها فنزويلا والمكسيك ، وفرنسا والمكسيك ، وكذلك جميع المبادرات الأخرى التي ترمي الى نفس الهدف وأعربوا عن أسفهم لأى محاولة ترمي الى منع أو عرقلة هذه المفاوضات .

٤٩ — ولاحظ الوزراء — وهم يشيرون الى قرارات مؤتمر القمة السادس — أن غواتيمالا توجد بها بؤرة توتر خطيرة أخرى في المنطقة وأن التدخل والقمع الامبرياليين لم يتوقفا هناك . وأعرب الوزراء كذلك عن قلقهم لتعزيز العلاقات العسكرية بين نظام اسرائيل الصهيوني وغواتيمالا .

٥٠ — وندد الوزراء بسياسة التوسع التي ينتهجها نظام غواتيمالا والتي يشكل تهديدا جديدا للسلم والاستقرار في المنطقة وأكدوا أن استعمال القوة ضد بليز أو التهديد باستعمالها غير مقبول .

٥١ — ولاحظ الوزراء بارتياح الدور الايجابي الذي تؤديه بنما في امريكا الوسطى والكاريبي ، وألحوا على بنما أن تواصل زيادة مساعيها التي تسهم في تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة .

٥٢ — وجدد الوزراء ترحيبهم بتنازل الولايات المتحدة عن ولايتها في مجال القضاء والشرطة والسجون في أراضي بنما التي كانت تعرف باسم " منطقة قناة بنما " واعادتها بطريقة سلمية الى بنما في شهر آذار/مارس ١٩٨٢ . وأكدوا من جديد تعارض قانون كونغرس الولايات المتحدة رقم ٩٦٧٠ مع معاهدات توريجوس — كارتر ، كما أكدوا طابعه الانتهاكي . وأعربوا عن تضامنهم مع شعب وحكومة بنما ، وطالبوا بالالتزام الكامل بمعاهدات القناة والاحترام الكلي لحياد القناة .

ثالثا - منطقة الكاريبي

٥٣ - لاحظ الوزراء بقلق استمرار السياسات الاستعمارية وتضاعف الضغوط الاقتصادية والتهديدات والاعتداءات في منطقة الكاريبي ، مما يشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن والتنمية في هذه المنطقة .

٥٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم للضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية التي يمارسها الامبرياليون على غرينادا ، وندد وا كذلك باجراءات المقاطعة الاقتصادية والدعاية العدوانية والمناورات البحرية العسكرية التي تجرى قرب هذا البلد ، وخرق مجاله الجوى ، وذلك بهدف قلقلة حكومته . وأعربوا عن مساندتهم الدائمة لحكومة وشعب غرينادا .

٥٥ - وحث الوزراء كل الدول على احترام استقلال بليز وسلامتها الاقليمية ، وعلى مساعدتها في تعزيز نموها الاقتصادى .

٥٦ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم غير المشروط لاستقلال بليز وسلامتها الاقليمية ، وشجبوا أى ضغط أو تهديد يهدف الى منع تحقيق الممارسة الكاملة لهذا الحق . وبهذا الصدد ، أيد الوزراء حق حكومة وشعب بليز في اتخاذ المبادرات التي يستصوبانها ، بدون المساس بمبادئ حركة عدم الانحياز ، لمواجهة أى تهديد بفعالية . وكذلك حث الوزراء جميع الدول ، وبشكل خاص الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، على أن تساعد في النمو الاقتصادى لهذا البلد .

٥٧ - وان الوزراء ، اذ يؤكدون من جديد ضرورة القضاء على الاستعمار بكل اشكاله ومظاهره عملا بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، يعربون مجددا عن دعمهم حق شعب بويرتوريكو ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير بحرية وفي الاستقلال .

٥٨ - وأعرب الوزراء عن مساندتهم الجهود التي تبذلها سورينام لتعزيز استقلالها وسيادتها ولبناء مستقبلها بما يتفق ومصالح شعبها ، وأدانوا المحاولات الأخيرة الرامية الى الاطاحة بحكومتها .

٥٩ - وأحاط الوزراء علما بالتدابير التي اتخذتها حكومات بلدان محددة ضد حكومة جمهورية سورينام والتي تعود الى احداث ذات طابع داخلي محض ، وهي تدابير من شأنها أن تعرّض للخطر الشديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب سورينام ، وتعتبر فضلا عن ذلك في هذه الاونة محاولة مقصودة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، وهذا يناقض قواعد القانون الدولي المعترف بها دوليا .

٦٠ - كذلك أشاد الوزراء بحكومة غيانا للجهود التي تبذلها من أجل دعم استقلالها وسيادتها ، وضمان مستقبل مأمون لشعبها ، وفيما يتعلق بما تطالب به فنزويلا من ضم أكثر ثلثي أراضي غيانا ، اعادوا الى الاذهان أن بروتوكول بويرتو اسبانيا انتهى العمل به في

حزيران/يونيه ١٩٨٢ . ودعا الوزراء الى اجراء تسوية سلمية عادلة للنزاع على اساس المبادئ المنصوص عليها في الفقرتين ١٣٤ و ١٣٥ من البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري للمكتب ، المنعقد في هافانا في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وبالأخص ما تعلق منها بعدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في تسوية المنازعات ، وباحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية ، عملا بما نصت عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٦ .

٦١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لتفاقم التهديدات بالاعتداءات العسكرية ضد كوبا ، وهي تهديدات أبرزتها مصادقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على تعديل سيم وأكدتها أبرز الشخصيات في حكومة الولايات المتحدة ، وكذلك للخرق المستمر للمجال الجوي لكوبا ومياهها الاقليمية ، بما في ذلك التحليق الدوري لطائرات التجسس الذي يتم بأوامر من السلطات العسكرية بالولايات المتحدة .

٦٢ - وذكر الوزراء بالتضامن الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز الى كوبا ، وطالبوا مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة بأن ترفع فورا وبلا شرط الحصار الاقتصادي . وطالبوا كذلك بالكف عن الاعتداءات والاعمال العدوانية الأخرى ضد كوبا التي مازالت مستمرة منذ ٢٢ سنة والتي تعززت مؤخرا بتدابير تقييدية جديدة فرضت على تجارة كوبا وعلاقاتها في مجال المال والقروض . وجدد الوزراء زيادة على ذلك مساندتهم الكاملة لمطالب الشعب الكوبي العادلة بأن تعيد الولايات المتحدة الأراضي التي تحتلها بصفة غير شرعية في قاعدة غوانتانامو البحرية وتعوض الشعب الكوبي عن الخسائر المادية الكبيرة التي تعرض لها من جراء الحصار وكافة أشكال أعمال العدوان الامبريالي .

٦٣ - واذ وضع الوزراء في اعتبارهم العديد من المبادرات والاقتراحات التي قدمتها بلدان المنطقة لاقرار السلم والحفاظ على الاستقلال وتعزيز التنمية ، فانهم أيدوا الجهود المبذولة لاعلان امريكا الوسطى والكاريبي منطقة سلم .

رابعا - أمريكا الجنوبية

٦٤ - لفت الوزراء الانتباه بقلق الى استمرار وجود بؤر توتر في أمريكا الجنوبية بسبب الوجود الاستعماري في جنوب المحيط الأطلسي ، والمنازعات المؤثرة على العديد من البلدان في المنطقة ، واستمرار صعوبات التنمية في هذه البلدان ، ووجود التعاون العسكري والسياسي بين بعض البلدان في المنطقة ونظام الفصل العنصري بجنوب افريقيا والنظام الصهيوني لاسرائيل . وأشاد الوزراء بالقرار الشجاع الذي اتخذته حكومة كولومبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع نظام الفصل العنصري في بريتوريا .

٦٥ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم لقرارات المؤتمرات والاجتماعات السابقة لحركة بلدان عدم الانحياز ، التي أعربت فيها عن مساندتها لحق جمهورية الأرجنتين في اعادة سيادتها

على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات ، وأكدت من جديد ضرورة ان تأخذ الأطراف المعنية بعين الاعتبار الواجب مصالح سكان الجزر . وذكروا بأن الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والهيمنة والفصل العنصري والعنصرية وجميع اشكال السيطرة الأجنبية ، والاحترام الكامل للسيادة والسلامة الاقليمية ، وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، والحل السلمي للمنازعات ، هي كلها المبادئ الأساسية لحركة بلدان عدم الانحياز .

٦٦ - وان الوزراء ، بعد ان ذكروا بما جاء في البيان النهائي للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المنعقد في هافانا عام ١٩٨٢ ، اقروا بأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويش الجنوبية ، تشكل جزءا لا يتجزأ من منطقة أمريكا اللاتينية ، وقد أعربوا في هذا الصدد عن ارتياحهم للتضامن والدعم الثابت الذي تقدمه بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من بلدان عدم الانحياز الى الأرجنتين ، فيما تبذله من جهود لحل هذا النزاع وللحيلولة دون استقرار الحالة الاستعمارية السائدة في تلك الجزر .

٦٧ - وأشار الوزراء الى أن طريقة انهاء استعمار الأقاليم المرتبطة بقضية جزر مالفيناس كانت محل نزاع حول السيادة بين الحكومتين الأرجنتينية والبريطانية ، وألحوا على الطرفين لبدء مفاوضات جديدة بمشاركة الأمين العام للامم المتحدة ومساعيه الحميدة ، ليتسنى تحقيق حل عادل وسلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن ، وذلك طبقا لمبادئ وقرارات حركة بلدان عدم الانحياز ولقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٣١/٤٩ و ٣٧/٩ ، ولقراري مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) و ٥٠٥ (١٩٨٢) .

٦٨ - ورأى الوزراء ان الوجود العسكري والبحري الضخم للمملكة المتحدة وما تقوم به من أنشطة في منطقة جزر مالفيناس مدعاة لقلق بالغ لبلدان المنطقة ، وتؤثر عكسيا على الاستقرار في المنطقة .

٦٩ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت للطلب العادل والمشروع لجمهورية بوليفيا للحصول على منفذ مباشر ومفيد على المحيط الهادئ بسيادة كاملة على هذا المنفذ . وأعربوا عن يقينهم بأن حل هذه القضية يعد في صالح المجتمع الدولي ، وأشاروا الى ان السلم والأمن الدوليين يتطلبان حلا لهذه القضية ، ولهذا طلبوا الى كل الدول ان تعلن عن تضامنها مع الشعب البوليفي في هذا الحق غير القابل للتصرف . كما عبر الوزراء عن املهم في ايجاد حل عادل لهذه القضية باللجوء الى الطرق السلمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي اطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز .

٧٠ - ولاحظ الوزراء بارتياح جهود بوليفيا لاعادة العملية الديمقراطية والدستورية التي تسمح للشعب البوليفي بالعودة الى ممارسة جميع حقوقه المشروعة وحريته .

٧١ - وأبرز الوزراء أهمية قضية الديمقراطية في المنطقة ودعوا الدول الأعضاء في الحركة الى ابقاء الدعم والتضامن من أجل توطيد العملية الديمقراطية في بوليفيا والاجراءات المتخذة لاعادة بناء اقتصاد هذا البلد .

٧٢ - وأشار الوزراء الى أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا في مؤتمرهم الرابع والخامس والسادس عن تضامنهم مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأها الرئيس سلفادور الليندي ، وكذلك الحال بالنسبة للقرارات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها من قبل المؤتمرات الوزارية واجتماعات المكتب . وطالب الوزراء بتطبيق قرار الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالشيلي ، وأكدوا من جديد تضامنهم مع التطلعات المشروعة للشعب الشيلي لاستعادة حرياته وما له من حقوق انسان أساسية وطريق عدم الانحياز الذي اتبعه الرئيس الليندي .

٧٣ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لتزايد العلاقات بين السلطات الشيلية ونظام جنوب افريقيا العنصري والنظام الصهيوني .

٧٤ - ولاحظ الوزراء بأسف شديد ان بعض بلدان أمريكا اللاتينية لم تكترث بالنداءات المتكررة لحركة عدم الانحياز بقطع أي علاقة تربطها بالنظام العنصري لجنوب افريقيا . ذلك ان الحفاظ على أي علاقة مع نظام الفصل العنصري مناقض لسياسة الحركة ، التي من أهدافها الأساسية المقاطعة الشاملة لنظام بريتوريا العنصري الاجرامي . ولذلك طالب الوزراء بلدان أمريكا اللاتينية التي مازالت لها علاقات سياسية وعسكرية مع جنوب افريقيا بقطعها فورا .

٧٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ للأنباء المتواترة عن اعتزام بعض بلدان أمريكا اللاتينية اقامة ما يسمى بمنظمة معاهدة جنوب الأطلسي بالاشتراك مع نظام بريتوريا العنصري .

٧٦ - وحذر الوزراء من أن التحالف العسكري من هذا القبيل مع جنوب افريقيا سوف يهدد أمن افريقيا والسلم والأمن الدوليين ويقلل من جهود المجتمع الدولي لتحقيق استقلال ناميبيا وتحرير جنوب افريقيا .

٧٧ - وبهذا الصدد دعا الوزراء بلدان أمريكا اللاتينية المعنية الى الاقلاع عن المحاولات الهادفة الى اقامة ما يسمى بمنظمة معاهدة جنوب الأطلسي مع جنوب افريقيا .

٧٨ - وحيا الوزراء بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي دأبت على تقديم الدعم المادي والسياسي لحركات التحرير الوطني لناميبيا وجنوب افريقيا . ودعا الوزراء جميع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وكذلك سائر أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ، لمضاعفة جهودها من أجل ضمان سرعة تطبيق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، وأكدوا من جديد معارضتهم لربط حكومة الولايات المتحدة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

٧٩ - ودعا الوزراء بلدان المنطقة الى ان تشارك بفعالية في المؤتمر الدولي القادم لنصرة كفاح الشعب الناميبي ، الذي سينعقد بباريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، وكذلك في المؤتمر الدولي لنصرة دول خط المواجهة الذي سينعقد في لشبونة ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ .

٨٠ - وأشار الوزراء الى ان بلدان أمريكا اللاتينية بالتعاون مع عدد آخر من بلدان عدم الانحياز ، قد أدت دورا بارزا في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف الهادفة الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وانها حركت مبادرات هامة في مجال نزع السلاح ، واتخذت وعززت تدابير تهدف الى الاستفادة الكاملة من ثرواتها البرية والبحرية في صالح شعوبها .

٨١ - ولاحظ الوزراء أنه توجد في أمريكا اللاتينية منطقة حظرت فيها الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو التي أصبحت طرفا فيها ٢٢ دولة من دول أمريكا اللاتينية . وأشاروا الى أن هذه المنطقة لن تتحقق عمليا الا عندما تخلق الظروف التي تمكن كل دول أمريكا اللاتينية من توقيع المعاهدة والتصديق عليها ، وتجعل جميع الدول النووية تحترمها . ودعا الوزراء الدول التي لها مسؤولية دولية على اقاليم لا تتمتع بالسيادة في المنطقة الى التصديق على البروتوكول الاضافي لمعاهدة تلاتيلولكو ، لكي يتأتى لهذه الأقاليم أن تستفيد من المزايا الناتجة عن البروتوكول .

٨٢ - وفي هذا الصدد أحاط الوزراء علما بالتصريحات الصادرة عن الجمهورية الأرجنتينية خلال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العمومية حول قيام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوضع أسلحة نووية في منطقة جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويش الجنوبية .

٨٣ - وأكد الوزراء الأهمية الخاصة لانعقاد الاجتماع الطارئ لمكتب التنسيق في ماناغوا ، أي في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ولاتفاق انعقاده مع الاحتفال بالذكرى المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار ، رمز الكفاح في سبيل تقرير مصير بلدان أمريكا اللاتينية واستقلالها ووحدتها .

٨٤ - وعند النظر في الدور القيّم الذي أدته الهند منذ تأسيس الحركة ، أكد الوزراء الأهمية الخاصة لاختيار نيودلهي مقرا لانعقاد مؤتمر القمة السابع ، كما أعربوا عن تقديرهم وامتنانهم لما تقوم به الحكومة التي ترأسها رئيسة الوزراء السيدة انديرا غاندي لتوفير الظروف الضرورية لانجاح مؤتمر القمة في ظرف قصير للغاية .

٨٥ - وأعربوا عن يقينهم بأن مؤتمر القمة السابع سيكون اسهاما بارزا في تعزيز دور وتأثير الحركة على الصعيد العالمي في الشؤون العالمية .

التذييل الأول

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية]

البيان الافتتاحي لسعادة دانييل أورتيغا سآفيدرا قائد الثورة ومنسق المجلس الحاكم للتعمير الوطني

منذ خمسين عاما ، في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٣٣ ، غادرت قوات الولايات المتحدة الأمريكية الدخيلة تراب نيكاراغوا للمرة الثالثة في تاريخنا ، بعد أن هزمتها المقاومة الصلبة لفلاحي أوغوستو سيزار ساندينو ، الذين استطاعوا ، وهم مسلّحون بالمناجل والبنادق والذخيرة التي غنموها من أيدي الغزاة ، أن يدافعوا في ذلك الوقت عن سيادة وطننا .

واليوم ، بعد خمسين سنة من هذا العمل البطولي ، نرحب في نيكاراغوا الجديدة ، بالمندوبين الموفدين الى هذا الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز .

نرحب بكم ، أيها السادة المندوبون ، باسم شعب يعيد بحماس تعمير الوطن الذي دمرته الحرب وأفقره السلب .

نرحب بكم ، أيها السادة المندوبون ، باسم الرجال والنساء ، والشيوخ والأطفال ، الذين سقطوا على مدى تاريخنا ، ضحايا للقهر والاستغلال ، وهم يحلمون ويكافحون من أجل مستقبل أفضل ، وما زالوا حتى اليوم يسقطون دفاعا عن الوطن الذي تحرر .

نرحب بكم ، باسم قطافي البن ، الذين يعرضون حياتهم للخطر ، في منطقة الحدود مع هندوراس ، أمام هجمات الحراس السوموزيين الذين تدعمهم قوة الولايات المتحدة الأمريكية .

نرحب بكم ، باسم الآلاف من الشباب ، الذين قاموا بحملة بطولية ، مكّنوا خلالها ، بعد أشهر قليلة من النصر الثوري ، من تحقيق الحملة الوطنية لمحو الأمية ، التي خفضت نسبة الأمية من أكثر من خمسين في المائة الى ١٢,٧ في المائة .

نرحب بكم ، باسم شعب فقير ، مرح ، مجدّ ، مكافح ، ممتن للثقة التي منحتموه اياها بعقد هذا الاجتماع الوزاري الذي يعقد اليوم في ماناغوا ، بالرغم من قلة الموارد التي يمكن أن تقدمها لكم عاصمتنا المدمرة .

هذا هو الاجتماع الوزاري الطارئ الخامس لمكتب التنسيق . فقد توقشت في موزامبيق وفي الجزائر وفي الكويت وفي قبرص مشاكل لا تزال كامنة ، نظرا للموقف العنيد الذي يصر عليه أولئك الذين يقبلون العنصرية والفصل العنصري ، والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية ويدافعون عنها ؛ والذين يتحولون الى متواطئين مع نظام جنوب افريقيا السخيف الوحشي ؛ وأيضا الذين يرتكبون الابادة الجماعية في بيروت الغربية ؛ والذين يسلحون اسرائيل ؛ والذين يدافعون في المحافل الدولية عن سياسة المغامرة والاجرام التي تمارسها حكومة اسرائيل ؛ والذين يؤيدون

ارتكاب الجريمة ضد الشعب الفلسطيني البطل ؛ والذين يشجعون في كل أنحاء الجنوب الافريقي على الاعتداءات ضد أنغولا ، وضد موزامبيق ، وضد زامبيا وبوتسوانا وزمبابوى ؛ ضد بلدان خط المواجهة .

وها هو الاجتماع الوزارى الطارئ الخامس لمكتب التنسيق ، ولا تزال كوريا خاضعة للتدخل في شؤونها ولا تزال مقسمة ، تطالب باعادة توحيدها ؛ ولا يزال الهجوم مستمرا على فييت نام ؛ ولا يزال جزء من اقليم كل من سوريا والأردن ومصر ولبنان تحت الاحتلال ؛ بينما تتوالى الاعتداءات الاقتصادية والعسكرية على ليبيا ، ولا تزال تختلق أعذار واهية لعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

ينعقد هذا الاجتماع في وقت من أشد الأوقات التي تعيشها البشرية حرجا ؛ في وقت يتعرض فيه وجود الجنس البشرى نفسه لخطر ساخر تعسفي .

فمنذ ثمانية وثلاثين عاما والعالم يعيش تحت كابوس التهديد النووى . ومع ذلك ، لم تكن احتمالات تدمير كوكب الأرض وشيكة أكثر مما هي عليه الآن . ويضاف اليوم الى القدرة الكامنة لترسانة متراكمة ، تكفي لتدمير عدة كواكب ، السياسة اللامعقولة التي يمارسها الذين يفكرون فقط في فرض هيمنتهم العسكرية ، مستبعدين أية امكانية حقيقية لاتفاقيات ترسي قواعد نزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية .

وهذا هو الذى يدعونا الى ادانة عدم المسؤولية لدى أولئك الذين ، اذ يحتقرون أبسط القيم الأولية لسكان الأرض ، يضعون العقبات أمام الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية . كما نعترف بالمقترحات الواقعية التي جاءت لارساء القواعد لنزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية ، والتي لقيت ترحيب الحكومات والقادة المسؤولين في العالم ، الذين يدركون الخطر الحقيقي الذى يهدد البشرية ، بغض النظر عن خلافاتهم الأيديولوجية والسياسية .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

ان الاقتصاد العالمي ، الذى نزلت به أزمة هيكلية ، يعطي صورة قاتمة حقا ؛ فقد حدث ركود في الانتاج والتجارة الدولية ؛ ويستمر التضخم في اظهار مستويات عالية ، كما أن البطالة قد زادت بسرعة متصاعدة ، فأثرت تأثيرا بالغا في مئات ملايين الأفراد ، وعمّقت من تبعية بلدان العالم الثالث ، من خلال ديون خارجية تجاوزت الرقم القياسي البالغ ٥٠٠ ألف مليون دولار .

ويتضح أن حالة الأزمة الهيكلية هذه تزداد خطورة نتيجة للسياسات التقييدية التي انتهجتها عن عمد بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة أقواها اقتصاديا ، أعني الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لتعديل مسار اقتصاداتها .

وقد تناقشت بعض البلدان المتقدمة النمو بحثا عن سياسات اقتصادية لمواجهة التضخم دون التسبب في مزيد من البطالة ؛ وعن كيفية تحقيق الانتعاش الاقتصادى دون مزيد من

التضخم . ومع ذلك ، فان عملية التعديل التي اعتمدتها قامت على أساس تكلفة باهظة ، تستند الى الأنانية واللامعقولية ، اذ نقلت جزءا كبيرا من عبء التعديل الى أضعف الفئات اقتصاديا في مجتمعاتها هي نفسها ، والى بلدان العالم الثالث . وبهذا تسببت في أخطر ركود اقتصادي منذ أزمة الثلاثينات .

ويعتبر هذا الركود ، وهو أخطر ركود خلال نصف قرن ، نتاجا لأسلوب هذه السياسات التعديلية التي تنطلق من الافتراض الخاطئ الذي يقول بأن الانتعاش الاقتصادي العالمي يعتمد فقط على انتعاش البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، حتى وان قام هذا التعديل على حساب اقتصادات بلدان العالم الثالث . ويتجاهل هذا الأسلوب الواقع التاريخي غير المشكوك فيه المتمثل في أن دينامية بلداننا تشكل دافعا قويا للاقتصاد العالمي . كما يتجاهل الحقيقة التي تقول انه اذا كانت الأزمة عالمية ، فان الحل الوحيد الممكن ينبغي أن يراعي مصالح جميع بلدان العالم ، وبخاصة البلدان التي نمثلها نحن جميعا .

ولا يغيبن عن بال أحد أثر الركود الاقتصادي الدولي ، الذي تسببت فيه بعض البلدان الصناعية ، على اقتصادات العالم الثالث ، وبخاصة على أمريكا اللاتينية التي شهدت ، في عام ١٩٨٢ ، وللمرة الأولى خلال أربعة عقود ، معدلا سلبيا في النمو الاقتصادي ووصلت نسبة التضخم فيها الى ٨٠ في المائة ، وهو ما لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة .

وقد تحول ما ينطوي عليه الركود من انخفاض في الطلب الى انخفاض أسعار وكميات مبيعات منتجاتنا الرئيسية القابلة للتصدير ، في حين أن البضائع الصناعية التي نستوردها جميعنا قد احتفظت نسبيا بأسعارها ، بل ان هذه الأسعار قد زادت في بعض الحالات .

وفي السنتين الأخيرتين فقط ، ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، شهدت أسعار منتجاتنا الرئيسية المصدرة من بلداننا ، كالمعادن والمواد الزراعية الأولية والأغذية والمشروبات ، انخفاضا هائلا وصل معدله الى ٢٠ر٥ في المائة ، مما أدى الى حدوث تدهور ملموس في معدلات التبادل التجاري ، وزاد العجز في الموازين الخارجية لاقتصاداتنا عما كان عليه .

وساهم في هذه الحالة الخطيرة أن أحد عناصر السياسة التعديلية للبلدان المتقدمة النمو ، المشار اليها ، كان تعزيز التدابير الحمائية ، بما في ذلك التدابير الماثلة في ميدان الحواجز التجارية ، والتي تعتمد لأغراض غير اقتصادية في هيئة حصار واستثناءات وجزاءات أخرى تؤثر على الحقوق السيادية لبلدان العالم الثالث .

وقد اضطرت بلداننا ، في مثل هذه الظروف ، الى اللجوء في كل مرة وبتكرار متزايد ، الى الاستدانة لتمويل العجز في موازين معاملاتها الخارجية ، وفي نفس الوقت تجد نفسها مجبرة على ادخال تعديلات باهظة على اقتصاداتها مما يلحق ضررا بالغا ببرامج تنميتها . وقد تزايدت هذه الاستدانة بسبب ارتفاع أسعار الفوائد في الأسواق المالية الدولية الى مستويات لم يسبق لها مثيل ؛

وهذه الأسعار هي نتاج السياسة المالية التقييدية للولايات المتحدة ، ولأشكال اختلال التوازن الضريبي الضخم التي تسبب فيها سباق التسلح الذي تغرق فيه ادارة هذا البلد .

وان الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في تكاليف خدمة الديون الخارجية ، مضافا اليها تضاؤل حجم الصادرات ، قد أدت الى رفع تكاليف خدمة هذه الديون الى مستويات غير محتملة . وقد أصبحت مشكلة الديون الخارجية هذه ، وخدمتها ، تشكل " قنبلة زمنية " ، ستؤدي ، اذا تفجرت ، الى أزمة ذات أبعاد لم تشاهد من قبل في النظام المالي الدولي ، ولن تغلت البلدان الدائنة من نتائجها .

ومن ثم ، فان المصلحة الأساسية للجميع تدعو الى التوصل الى حلول جديدة لمواجهة هذه الحالة بأفضل الطرق وبواقعية .

وان تجربة الماضي القريب لم تكن ، مع ذلك ، مرضية . فمن دواعي القلق أنه عندما تزداد الحاجة الى التعاون المالي الدولي ، على وجه التحديد ، نجد ، نتيجة للامعقولية ، أن هذا التعاون يمر بمرحلة دقيقة ، تتميز ليس فقط بتناقصه من حيث القيم الحقيقية ، وانما أيضا بارتفاع تكاليفه ، وازدياد شروطه ، واخضاعه لأنماط من التنمية محددة سلفا ، وقلة المعاملات التساهلية ، وأخيرا بالتشكيك في أهمية التعاون المتعدد الأطراف نفسه الذي تحاول نشره الادارة الأمريكية الحالية . فاذا أضفنا الى هذا توقف التدفق النقدي من المصارف الخاصة الى البلدان النامية ، فان الأزمة التي تبذل الجهود لحلها ، لا يمكن الا أن تزداد عمقا .

وبلدنا الذي يعرف ما يتحمله من تضحيات ، وما يبذله من جهود للوفاء بالتزاماته ، وشعبنا الذي يعيش الحرمان الناتج عن دين ورثه من الدكتاتورية السوموزية ، يوجه بهذه المناسبة نداء للتأمل فيما يتعلق بالمشكلة الجائرة - مشكلة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث .

ونحن نعتقد بأنه ينبغي لحركتنا أن تأخذ زمام المبادرة للتفاوض من جديد ، وعلى نحو جماعي ، بشأن الديون الخارجية ، الأمر الذي يدفعنا الى تعديل سياساتنا المشتركة اذا أريد التوصل الى اتفاق يضمن التنفيذ ، مثل ادخال مبادئ رئيسية مؤداها أنه ينبغي ألا تتجاوز تكاليف خدمة اجمالي الديون الخارجية ، بأي حال من الأحوال ، نسبة محددة من الصادرات ؛ وأن يتفق على تدفقات جديدة من التمويل تكفل النشاط الاقتصادي للبلد المدين .

ونعتقد بأن أي تعديل للاقتصاد العالمي ينبغي تحقيقه عن طريق توزيع عادل لتكاليفه وفوائده بين البلدان الغنية والبلدان المنهوبة .

ولا يمكن بغير هذه الشروط الواقعية ، أن تفي البلدان النامية بالتزاماتها المالية .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

ان هذا الاجتماع الوزاري الطارئ يعقد ، في الواقع ، في ظروف صعبة للغاية ، بسبب خطيرة في المجالين السياسي والاقتصادي . ومع هذا ، ترتفع في مواجهة القوى الغاشمة التي

فقدت أبسط قواعد الحكمة ، أصوات الشعوب الممثلة في حركة عدم الانحياز في تواضع ، ولكن بثبات . ونريد ، على وجه التحديد ، في اجتماع ماناغوا هذا ، أن نحيي سانت لوسيا وبليز واكوادور ، التي أصبحت تعزز الحركة ، باعتبارها أعضاء كاملي العضوية .

صحيح أننا بلدان لها مميزاتها الخاصة ، بما في ذلك مواقفها العقائدية والسياسية المتباينة . ولكننا كذلك بلدان لها مشاكلها المشتركة وأهدافها المشتركة أيضا ؛ بلدان فقيرة ، تابعة لنظام اقتصادي جائر ، ومعرّضة للضغوط والاعتداءات السياسية والعسكرية والاقتصادية ؛ بلدان ليس في وسعها أن تكافح متفرقة في سبيل العدل والحرية ؛ بلدان تحتاج الى التضامن المشترك لمواجهة الاضطهاد الذي كرسته العواصم الاستعمارية والصناعية والتكنولوجية ، وما جلبه هذا الاضطهاد من ألم وبؤس لشعوبنا .

ولهذا فان أثمن ما يجب أن نحافظ عليه هو وحدة هذه الحركة . فالعدو يعرف ما بيننا من أوجه اختلاف وسيحاول أن يعمقها لاشاعة الفرقة بيننا وتجزئتنا والقضاء علينا . ومنذ أسابيع قليلة ، عندما وزعت وزارة خارجيتنا الصيغة الأولى للبيان الختامي لهذا الاجتماع ، أعلنت الحكومة الأمريكية فورا رفضها للوثيقة وقرارها ممارسة كل أنواع الضغوط على البلدان الأعضاء في الحركة ، بغية الغائها ومن ثم اضعاف قوة اجتماع ماناغوا .

ونحن نعرف أن ضغوطا متعددة قد مورست لتحقيق هذه الغاية ، الا أننا نعرف أيضا ، وهذا هو الأهم ، الموقف المشرّف الذي وقفه ممثلو البلدان الأعضاء في الحركة .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

لقد سبق هذا الاجتماع حدثان مهمان :

الأول ، سفر رئيسة وزراء بريطانيا الى اقليم جزر مالفيناس المحتل .

والثاني ، الاجتماع الذي عقده في بنما وزراء خارجية المكسيك وفنزويلا وكولومبيا وبنما .

وفي سفر رئيسة وزراء المملكة المتحدة تتضح بجلاء روح المغامرة التي يتصف بها أولئك الذين يعتقدون بأنهم يتنزهون في بحار أمريكا كما كان الأمر في أحسن أيام القرصان مورغان ، مستهزئين بالحقوق السيادية للشعوب ، وملوّحين برسالة تهديد ، خليقة بقضية أفضل .

أما في اجتماع بنما ، فنجد ، على العكس من ذلك ، الموقف النابع من حكومات محترمة تشغلها الأزمة التي تعصف بالمنطقة ، فتطالب بـ " تكثيف الحوار على صعيد أمريكا اللاتينية " .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

ان هذا الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب تنسيق الحركة ، الذي ينعقد في ماناغوا لمعالجة معضلة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، يعتبر دليلا على حيوية ووضوح حركة بلدان عدم الانحياز ، المحتمة بحالة مناطق المعمورة المختلفة ؛ وهي الحالة التي زادت حدتها عندما وصلت الى الحكم

في عام ١٩٨١ ادارة أمريكية تركت آثارها المباشرة في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وجنوب المحيط الأطلسي .

وقد أثارت سياسة هذه الادارة أعلى درجات التوتر معكوما منذ الستينات ، نتيجة للتهديدات العسكرية ، بالاضافة الى تنفيذ الضغوط الاقتصادية الهادفة الى تدمير اقتصاد هذا البلد ، بينما هي تواصل احتلال قاعدة غوانتانامو البحرية .

وبموازاة هذا كله ، تشددت في سياستها ضد غرينادا وسورينام باتخاذ اجراءات تهدف الى زعزعة الاستقرار فيهما ، والقيام بدعاية مغرضة ، وضغوط اقتصادية ومناورات بحرية عسكرية ؛ وبرزت مناورات مماطلة ومنتهكة للمعاهدات المعقودة بشأن منطقة القناة التي هي اقليم شرعي لبنما ؛ ويستمر انكار حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله .

والى جانب كل هذه الصورة من التوترات والأزمات في منطقة الكاريبي جاء ، فوق ذلك ، وفي غير أوانه الاعتداء الامبراطوري والامبريالي على جزر مالفيناس ، الذي أكد في النهاية طابع الادارة الأمريكية التي جعلت قضية الغزاة قضيتها ، واحتقرت في نفس الوقت المنظمة الاقليمية . واذا كان من الواضح أن الامبراطورية والامبريالية قد حققتا نصرا عسكريا في جزر مالفيناس ، فمن الواضح أيضا أنهما منيتا بهزيمة سياسية كبرى في المنطقة ، وانه اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يفرض الحل التفاوضي نفسه بأن تعود الأرض المغتصبة الى أصحابها الشرعيين ، أعني الأمة الأرجنتينية .

وفي تلك الأثناء ، في أمريكا الوسطى ، تصاعد الوجود العسكري والسياسي الأمريكي بهدف زعزعة الاستقرار والقضاء على ثورة نيكاراغوا وتصفية كفاح شعوب أمريكا الوسطى ، وبخاصة كفاح شعب السلفادور البطل .

وكانت استراتيجية الادارة الأمريكية واضحة : فرض الفكرة التي مؤداها أن النصر الثوري في نيكاراغوا كان نتيجة لسياسة الشرق التوسعية وأن كفاح شعوب أمريكا الوسطى كان نتاجا للموقف المزعوم أن نيكاراغوا اتخذته بتسليح الثوار في السلفادور .

وشن الأمريكيون حملة شاملة من القذف والسباب على الصعيد العالمي بهدف التوصل الى نتائج ملموسة ، مثل عزل نيكاراغوا سياسيا واقتصاديا ، مما ييسّر تنفيذ خطط زعزعة الاستقرار الداخلي فيها ، وخلق الظروف الملائمة للعدوان العسكري .

وبغية تحريك خططهم العسكرية ، اختاروا ولاية فلوريدا قاعدة للتدريب ، واقليم الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا قاعدة دائمة للعمليات ، واقليم الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا قاعدة احتياطية . وخصصوا لهندوراس دورا يغلب عليه الجانب العسكري ، ولكوستاريكا دورا يغلب عليه الجانب السياسي . وفي كلا البلدين وضعوا عددا من موظفي وكالة المخابرات المركزية لادارة العمليات السرية .

../..

وكانت الخطوة الأولى التي نفذت دعما لخططهم في هندوراس هي فرض تغييرات في القوات المسلحة لتيسير استخدامها كأداة .

وفي كوستاريكا ، استغلوا الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بهذا البلد ، فتمكنوا من توريط عدد من كبار موظفي الحكومة الحالية ، الذين يسّروا العمليات العسكرية لوكالة المخابرات المركزية ، الموجهة الى تكوين جماعات للتخريب والازعاج تعمل من هناك ضد نيكاراغوا ؛ والذين أنشأوا أيضا ، منذ بضعة أشهر ، اذاعة سرية تبث على الموجة القصيرة في منطقة ليبريا ، ومنذ قريب ، محطة تلفزيونية ، سرية كذلك ، في مزرعة " إل آمو " بين موقعي إينوسنتس وكونفنتيوس . وكلتا وسيلتي البث الاعلامي هاتين موجهة الى استكمال خطط العدوان ، من حيث الدعاية ، ضد بلدنا .

وكانت الخطوة الثانية التي تمت في هندوراس هي تنظيم وتسليح السبعة آلاف حارس الذين كانوا يتبعون نظام سوموزا السابق ، والذين يتخذون قاعدة لهم في معسكرات قائمة في منطقة الحدود مع نيكاراغوا ، وقد نظموا لهم هيئة أركان حرب للعمليات برئاسة ضباط أمريكيين .

وقد صاحب كل هذه الاجراءات ، في أوقات مختلفة ، مناورات عسكرية مشتركة للجيشين الأمريكي والهندوراسي ، وقد بدأت ، في هذه الأيام ، مناورتان أمريكيتان هندوراسيتان جديدتان ، احداهما تلك المسماة " عملية النقل الجوى " ، والأخرى المسماة " عملية مراكز القيادة CPX "، وقد تمت كلتاهما في الاقليم الواقع على حدود هندوراس مع نيكاراغوا ؛ كما استمرت الطلعات التجسسية لطائرات القوات الجوية الأمريكية في المجال الجوى لنيكاراغوا ، واستمر وجود السفن الحربية أمام شواطئنا ، في انتهاك سافر لسيادتنا .

ونتيجة لهذه السياسة العدوانية ، حدث أكثر من ٥٠٠ غزوة مسلحة انطلاقا من أرض هندوراس ؛ وبث آلاف من الحراس السوموزيين الرعب بين سكان الحدود بذبحهم لأكثر من ٤٠٠ نيكاراغوى .

ونتيجة لهذه السياسة العدوانية كذلك ، مات ٧٥ طفلا وعشرات من العمال الذين أسروا وعذبوا وقتلوا على أرض هندوراس ؛ ونسفت ثلاثة جسور ؛ ودمرت مدرسة للتدريب على أعمال الهناء ؛ وخرّب مبنى مطار ساندينو بمتفجرات من البلاستيك ، كما أعطبت احدى طائرات شركة خطوطنا الجوية التجارية الصغيرة ؛ وأحرق مركزان لانتاج التبغ .

وفي كل حملة الارهاب هذه ، التي تشن من منطقة الحدود ، يستخدم جيش هندوراس بمثابة قوة دعم لحماية الأعمال الاجرامية التي يقوم بها الحراس السوموزيون .

وبموازاة كل ذلك ، حركوا الوجود العسكرى والسياسي الاسرائيلي في كلا البلدين : ففي شهر تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي ، وصل وزير خارجية اسرائيل الى كوستاريكا مصحوبا بمستشارين عسكريين صهيونيين بقوا في هذا البلد ، يؤدون " خدماتهم " . وفي شهر كانون

الأول/ديسمبر من العام الماضي أيضا ، زار هندوراس أرئييل شارون ، وزير الدفاع الاسرائيلي ، المسؤول عن الابادة الجماعية في لبنان ، الذى وقع اتفاقيات عسكرية ، كما جاء في تصريحاته هو نفسه .

وفي السلفادور ، ازداد توريد الأسلحة والذخيرة من كل نوع ، وكذلك وجود المستشارين العسكريين الأمريكيين الذين تولوا التوجيه العسكرى لقواتها المسلحة ، في عمليات الابادة التي تشن ضد الشعب السلفادورى ، في محاولة لاحتواء المدّ الثورى . وقد فرض هذا التدخل العسكرى للولايات المتحدة أيضا اشتراك جيش وطيران هندوراس في عمليات مشتركة ، في المقاطعات السلفادورية الواقعة على حدود هذا البلد .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

صحيح أن العدوانية الأمريكية قد زادت حدة التوتر في المنطقة ، ولكن الحكمة التي تواجه بها غالبية الحكومات المشكلة حقيقية أيضا . وتجدر الاشارة هنا الى الكيفية التي أبدت بها حكومة نيكاراغوا دائما استعدادها للحوار دون أية شروط ؛ وينبغي أيضا الاعتراف بالموقف المسؤول الذى تقفه الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني للسلفادور ؛ اللتان تقدمتا بمقترحات واقعية للبدء في حوار يوصل الى حل للأزمة المطروحة بالوسائل السياسية .

كذلك نعترف بمبادرات المكسيك وفرنسا ، والمكسيك وفنزويلا ، وفي الفترة الأخيرة ، المكسيك وفنزويلا وكولومبيا وبنما ، التي أعلنت تأييدها للحوار وللتوصل الى حل سياسي للأزمة في المنطقة .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

في الذكرى المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار ، وعلى أبواب مؤتمر القمة السابع الذى سيعقد في الهند ، نود أن نعلن اعترافنا بالادارة الحازمة والحكيمة لكوبا في رئاسة الحركة ، وعلى رأسها الرفيق الموقر فيدل كاسترو ، الذى استطاع أن يوجه جهوده لصالح وحدة وتعزيز هذه الحركة . ونحيي ، في نفس الوقت ، الهند ، ورئيسة وزرائها الموقرة ، إنديرا غاندى ، التي ستتسلم عما قريب ، رئاسة حركتنا .

السادة الوزراء ، السادة المندوبون والمراقبون والمدعوون الخاصون :

ان نيكاراغوا ممتنة لكم لحضوركم الذى أوضح أن سياسة العزل قد هزمت ، وأن سياسة الحوار والتضامن في حركة عدم الانحياز تبرز في كل مرة بقوة أعظم .

كما تشكر نيكاراغوا لكم الثقة التي أوليتموها اياها ، بتأييدكم انتخابنا لعضوية مجلس الأمن .

ان نيكاراغوا ستستمر في الدفاع عن مبادئ عدم الانحياز وان كلفها ذلك مجابهة الاعتداءات المفاجئة للادارة الأمريكية الحالية ، التي تعتبرنا جزءا من احتياطيها الاستراتيجي ، وهو مفهوم

نرفضه رفضا قاطعا . وعلى العكس من ذلك ، في وسعنا أن نؤكد ، بكل فخر ، أنه اعتبارا من ١٩ تموز/يوليه من العام ١٩٧٩ ، عام النصر الثورى ، أصبحت نيكاراغوا احتياطيا استراتيجيا لحركة بلدان عدم الانحياز .

ونستطيع أن نؤكد أنه منذ ١٩ تموز/يوليه من العام ١٩٧٩ ، أصبحت نيكاراغوا احتياطيا استراتيجيا للشعوب التي قررت ، في آسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، أن تكافح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والفاشية والامبريالية وجميع أنواع القهر والاستغلال .

ونستطيع أن نؤكد أنه منذ ذلك الحين ، أصبحنا احتياطيا استراتيجيا للشعوب التي تكافح من أجل نظام اقتصادى دولي جديد حقا ، وختاما أصبحنا احتياطيا استراتيجيا للشعوب التي تكافح باصرار من أجل الدفاع عن السلام .

وشكرا جزيلا .

التذييل الثاني

[الاصل : بالاسبانية والانكليزية
والعربية والفرنسية]

رسالة فخامة الدكتور فيديل كاسترو روس ، رئيس حركة عدم الانحياز

نحيي مع الارتياح العميق الشروع في الاجتماع الوزارى الأول لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المكرس لمناقشة المشاكل التي تواجه امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . وان هذا المؤتمر يشكل برهانا قاطعا على حيوية وتماسك الحركة وقدرتها على العمل ، حيث أنه بعد اثنين وعشرين سنة من تأسيسها ، عندما كان يوجد في مؤتمرها الأول بلد واحد فقط من امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، أصبحت قادرة اليوم على أن تخدم المصالح المتزايدة لشعوب هذه المنطقة في انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومواجهة للتدخل والاعتداءات الامبريالية والاستعمارية واحراز التقدم في قضيتها الاقتصادية والاجتماعية ، بهذا الاجتماع الذى يشكل في المقام الاول تعبيرا عن التضامن والتعاضد . ولم يكن من الممكن اختيار اطار انسب لعقد هذا اللقاء من نيكاراغوا الباسلة ، التي نفضت عن كاهلها منذ ثلاث سنوات فقط ، وبعد عقود من النضال العنيد ، تبعيتها للاستعمار الجديد ونالت بذلك حقها في الاعراب عن رأيها الخاص واختيار اصدقائها وتقديم مساهمتها القيّمة للغاية في القضية المشتركة المتمثلة في الدفاع عن السلم والاستقلال والتنمية التي تلتزم بها بلدان عدم الانحياز .

وتقع نيكاراغوا في قلب امريكا الوسطى ، تلك المنطقة المعانية من قارتنا حيث يوجد الاستغلال والتبعية للدول الأجنبية والتدخل والاحتلال الامبريالي ، مما خلّف هياكل اجتماعية ولى زمانها ، وحيث يدفع البؤس وسوء الصحة والأمية الشعوب الى النضال باصرار أشد من أجل نيل حقوقها الديمقراطية ومن أجل مستقبل أفضل .

والجميع يعرفون جيدا ماذا كان رد الذين يستفيدون من هذا الوضع على الثورة الشعبية . فمنذ بضعة أيام فقط نددت بعض الصحف والمجلات الكبرى في الولايات المتحدة بما لا يخفى على أحد وهو الحرب التي تديرها وكالة المخابرات الامريكية ضد حكومة نيكاراغوا بهدف توسيع نطاق الصراع القائم في امريكا الوسطى لكي يشمل المنطقة كلها وذلك لفتح المجال لتدخل الولايات المتحدة بشكل مباشر .

وازاء تلك النوايا والمناورات ، يتعين الاشارة الى الاقتراحات الهامة الرامية الى التوصل الى حلول سياسية عن طريق المفاوضات والتي قدمتها فرنسا والمكسيك من جهة ، ورئيسا فنزويلا والمكسيك من جهة أخرى ، وجبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية في السلفادور ، فتلك الاقتراحات تشكل مساهمة وطريقا لصيانة السلم واحترام سيادة بلدان المنطقة .

ولا تزال هذه القارة تذكر آثار الاعتداء البريطاني الامريكي ضد بلد شقيق هو الارجنتين التي حاولت استعادة حقها في السيادة على ذلك الجزء من اراضي امريكا اللاتينية والارجنتين الذى اغتصب بالقوة بطريقة غير شرعية ، ألا وهو جزر ملفيناس . وقد تجلى الجوهر العدواني والجشع للامبريالية ، وعدم اكتراثها بشعوبنا وبالقواعد والمبادئ المقدسة في القانون الدولي في حرب جنوب الاطلسي وفي انتهاك الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب ميثاق منظمة الدول الامريكية وما يسمى بمعاهدة التعاضد بين الدول الامريكية ، وهما صكان لم يفعلا سوى ربط امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بمصالح ذلك البلد .

وبالاضافة الى الاعتداءات التي تعرضت لها بلدان امريكا اللاتينية فانها تعاني من النتائج الخطيرة للأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم الرأسمالي ، فان مجموع الديون الخارجية لبلدان هذه القارة ينوف على ٣٠٠ ٠٠٠ مليون دولار في الوقت الذى تحولت فيه التدابير الحمائية التجارية الى تمييز حقيقي ضد صادرات امريكا اللاتينية ، مما يعرقل حصولها على الموارد اللازمة لاستمرار تقدمها الاقتصادى ومن سداد ديونها الضخمة . ويضاف الى ذلك الحصار الاقتصادى الامريكي الوحشي الاثم ضد كوبا الثورية .

واننا ننتظر ، نحن بلدان امريكا اللاتينية ، من هذا المؤتمر ، تضامن الحركة النضالي مع طلباتنا وامانينا العادلة .

قبل انعقاد مؤتمر القمة السابع باسابيع قليلة يشكل الانعقاد الناجح للاجتماع الطارئ للمكتب في ماناغوا خطوة أخرى على طريق تعزيز وحدة الحركة ومكانتها وقدرتها على العمل ، واتمنى لكم احراز أفضل النتائج .

التذييل الثالث

[الاصل : بالاسبانية والانكليزية
والعربية والفرنسية]

تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين

عقد اجتماع كبار المسؤولين التابع للاجتماع الوزارى الطارئ الخامس لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز جلستي عمل في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، واتخذ التوصيات التالية :

١ - ان يقترح على الاجتماع الوزارى أن يركز مناقشاته على الموضوع التالي : " النظر في الحالة في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي " .

٢ - ان يقترح ان يكون تكوين المكتب على النحو التالي :

الرئيس : نيكاراغوا

نواب الرئيس : زائير ، ممثلة للدول الافريقية

الهند ، ممثلة للدول الآسيوية

غيانا ، ممثلة لدول امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

يوغوسلافيا ، ممثلة للبلدان الأوروبية

منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة لحركات التحرير الوطني

المقرر : الجزائر

وتكون كوبا عضوا في المكتب بحكم كونها رئيسة حركة عدم الانحياز .

٣ - واوصى اجتماع كبار المسؤولين كذلك بأن ينعقد الاجتماع الوزارى الطارئ على هيئة فريقي عمل : لجنة جامعة ، ولجنة صياغة .

واقترح أن تتولى السفيرة اولارا اوتونو (اوغندا) رئاسة اللجنة، وأن يعمل السفير على الاتس (اندونيسيا) نائبا للرئيس .

وكالمعتاد في اجتماعاتنا باشرت لجنة الصياغة أعمالها في نفس يوم ١٠ كانون الثاني/يناير الى حين قيام الاجتماع الوزارى بالتصديق .

وارجو منكم ياسيادة الرئيس ومن الوزراء الموقرين ورؤساء الوفود الموافقة على توصيات اجتماع كبار المسؤولين .

../..

التذييل الرابع

[الاصل : بالاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية]

قرار بتوجيه الشكر لشعب وحكومة نيكاراغوا

ان الاجتماع الوزارى الطارئ لمكتب التنسيق المعقود في ماناغوا بنيكاراغوا خلال الفترة من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ :

يعرب عن خالص شكره وامتنانه العميق لشعب نيكاراغوا الباسل ولحكومة اعادة البناء الوطني على حفاوتهما الحارة والودية التي ساهمت بشكل كبير في نجاح هذا الاجتماع ،

يؤيد البيان الحازم والواضح الذى ادلى به سعادة السيد دانييل اورتيغا ، منسق المجلس الحاكم لاعادة البناء الوطني في نيكاراغوا في الاجتماع والذى أعاد فيه الاعراب عن تصميم شعب وحكومة نيكاراغوا على مواجهة جميع التهديدات بالتدخل والاعتداء أو الأعمال العدوانية ، والدفاع عن مبادئ حركة عدم الانحياز والمحافظة على وحدتها ،

يود أن يعرب عن ارتياحه للادارة الحكيمة لأعمال الاجتماع التي قام بها رئيسه سعادة السيد ميغيل دسكوتو وزير خارجية نيكاراغوا ، نظرا للجو الأخوى والمضياف الذى ساد طوال المناقشات التي دارت في الاجتماع ،

يعرب عن امتنانه للتسهيلات التي وفرت للوفود ، ولا سيما الجهود التي بذلتها السلطات النيكاراغوية والموظفون النيكاراغويون الذين قد تفانوا في القيام بمهام مرافقة الوفود وخدمات السكرتارية والفنادق والنقل وغيرها بكفاءة وعلى مستوعال ،

يعرب عن ارتياحه لانعقاده في وطن اوغوستو سيسر ساندينو ، بطل امريكا اللاتينية ولأنه قد اتيحت له فرصة التعرف عن قرب على الجهود الكبيرة التي يبذلها الشعب النيكاراغوى بحماس ثورى تحت القيادة الحكيمة لحكومة اعادة البناء الوطني والجبهة الساندينية للتحرير الوطني لبناء نيكاراغوا جديدة ومستقلة وذات سيادة ومزدهرة ،

يشير الى الحفاوة الخاصة التي أحاطه بها هذا البلد ، عن طريق العمل الشعبي الجماهيرى ذى الطابع السياسي الثقافي ، الذى استطاعت الوفود من خلاله التعرف على تصميم شعبه على مواصلة بناء نيكاراغوا الجديدة ، وتلقت تعبيره عن تأييده لحركة عدم الانحياز وتمسكه بها ،

وختاما ، يؤكد ثقته وتفاؤله بأن البيانات والقرارات التي اعتمدها هذا الاجتماع ستساهم بشكل حاسم في تعزيز نضال بلدان عدم الانحياز في المنطقة ضد الامبريالية والاستعمار ومن أجل سلم المنطقة وأمنها بهدف تعزيز التنمية الحرة لشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .